

دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية

أ. بوزيد سفيان

أستاذ مساعد أ

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

الملخص:

شهدت أسعار النفط على المستوى الدولي ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد سنة 2008، و نتيجة لهذا الوضع حققت الدول المصدرة للنفط مداخيل كبرى من النقد الأجنبي، حيث ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض مؤشرات الاقتصاديات على غرار تسجيل ميزانيتها العامة لفوائض مالية معتبرة، و بإعتبار الجباية النفطية من المصادر الرئيسية لإيرادات العامة في معظم الدول، و من أجل استغلال و توظيف الفوائض المالية أنشأت معظم الدول النفطية، صناديق ثروة سيادية بهدف استثمار وادخار و استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج التنمية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، دول نفطية، صندوق ضبط الموارد، قطاع المحروقات، الموازنة العامة.

Abstract :

Oil prices have internationally known analog increases since the beginning of this decade they have achieved more than \$ 100 a barrel in 2008, following this oil-exporting countries have made major revenue currencies, which contributed to some extent to improve the performance of some indicators economic factors such as the recording public budgets to the considerable financial surpluses, and the oil collection of the main sources of government revenue in most countries, in order to exploit and use financial surpluses, most countries oil producers have created the sovereign fund to invest, book and use financial surpluses to finance various development programs.

Key words: sovereign wealth funds, oil countries, adjust resources fund, the hydrocarbon sector, the public budget.

تمهيد:

من بين التطورات و التغيرات الحديثة في النظام العالمي المالي بروز قوة فاعلة جديدة تتمثل في الصناديق السيادية لبلدان الصاعدة وكذلك النامية، مما سمح بانتقال رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال.

إن الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية هي في الأصل دول تمتلك فوائض مالية ضخمة ناتجة عن عائدات تصدير المواد الأولية كنفط و الغاز (دول الخليج العربي مثلا) وفوائض الموازين التجارية (لدول جنوب شرق آسيا).

الهدف من إنشاء الصناديق الثروة السيادية يختلف حسب الدولة فمنها ما يهدف لاستغلال الفوائض في الاستثمار لصالح الأجيال القادمة و منها ما يهدف لتحقيق استقرار مالي داخل البلاد، وحماية الاقتصاد الوطني من لعنة الموارد والذي اصطلح عليه " بالمرض الهولندي " و بعضها استحدث لضبط الموازنات في حالة تحقيق الدولة إيرادات نفطية تفوق السعر المرجعي المحدد من قبل السلطات في الموازنة العامة (الصدمة الإيجابية) أو بالعكس في حالة حدوث تراجع الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط (الصدمة السلبية) أو خلق تنويع اقتصادي - مساهمة جميع القطاعات بنسب متقاربة لنتائج المحلى الإجمالي والكل يبحث عن الاستغلال الأمثل للموارد. لذى يتوجب علينا ابراز الدور الذي تلعبه الصناديق السيادية العربية الناتجة عن العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما مدى فعالية صناديق الثروة السيادية في الاستغلال الأمثل للعوائد النفطية؟

فرضيات البحث:

تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية، هي:

- عرفت صناديق الثروة السيادية ارتفاعاً في حجم أصولها منذ نشأتها؛
- تتأثر المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية النفطية بقطاع المحروقات، و ذلك نتيجة لضئالة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي؛

أهداف البحث:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تناول موضوع صناديق الثروة السيادية و تحليل تفاصيله؛
 - توضيح كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة من خلال صناديق الثروة السيادية؛

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بدور صناديق الثروة السيادية على المستوى العالمي ففي بادئ الأمر كان جل الاهتمام منصبا على ازدياد حجمها الذي كان ينمو بسرعة عام بعد عام و الآن البحث عن السبل و الطرق التي تحدد الإطار القانوني المنظم لها كما أن الدراسات عنها لازالت شحيحة.

1- التأسيس النظري لصناديق الثروة السيادية:

1-1 مفهوم صناديق الثروة السيادية و أنواعها:

أولا: مفهوم صناديق الثروة السيادية:

إن دراسة ظاهرة صناديق الثروة السيادية تتطلب وضع حدود لها عن طريق إعداد تعريف شامل ودقيق يسمح بالتفريق بينها وبين مختلف الآليات المتداولة في النظام المالي والإقتصادي العالمي، علما أن صياغة هذا التعريف يتم بالإعتماد على تعاريف منظمات اقتصادية دولية وباحثين مهتمين بهذه الظاهرة، ويمكن إبرازها فيما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي: " صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، و تنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطيات، وصناديق التنمية، وصناديق الاحتياطيات الغير مقترنة بالالتزامات التعاقدية الصريحة"¹

¹ صناديق الثروة السيادية، المبادئ و الممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008، ص 03.

تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية « OCDE »: " صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة و المدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية و الممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى"¹.

تعريف معهد صناديق الثروة السيادية²: " الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم و السندات و غيرها من الأدوات المالية علما أن موارد الصندوق تشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، و وفقا لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية و الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية و المستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية".

تعريف البنك الألماني: " عبارة عن وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ و تدير موارد المالية العامة و تستثمرها في أصول متنوعة و تلك الموارد ناتجة عن سيولة إضافية في القطاع العام بسبب فوائض الميزانية أو الإحتياطات الرسمية للبنوك المركزية."³

تعريف رياض الحفطي: "صناديق الثروة السيادية عبارة عن أدوات مالية عمومية تمتلك و تدير أموال عمومية و تستثمرها في عدد كبير من الأصول، علما أن مواردها تشكل أساسا من فائض السيولة المحقق في القطاع العام."⁴

يمكن وصف ظاهرة صناديق الثروة السيادية بالظاهرة القديمة والحديثة في نفس الوقت إذ يرجع تاريخ إنشاء أول صندوق في سنة 1953 من طرف دولة الكويت لتتوالى عمليات إنشاء مثل هذه الصناديق منذ فترة السبعينات من القرن العشرين، إلا أن الإهتمام بهذه الظاهرة ما فتئ في التزايد منذ بداية العقد الأول من القرن

¹ A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14, "2008". OECD Publishing France,P:04.

² معهد صناديق الثروة السيادية عبارة عن مؤسسة بحثية أمريكية تهتم بدراسة ظاهرة صناديق الثروة السيادية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، السياسات الاقتصادية، الأسواق المالية، التجارة الدولية و السياسات العامة.

³ ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط و التعاون الدولي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس و الثلاثون، العدد 129، ربيع 2009، الكويت، ص 214.

⁴ Riadh EL Hafdh, A l'origine des fonds Souverains, Revue Problème Economiques, la Documentation Française, N : 2951, juillet 2008, France, p : 03.

الحالي بسبب ارتفاع أعدادها وحجم أصولها المالية و مستويات تدخلها في الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى تباين ردود الأفعال تجاهها.

ثانياً: أنواع صناديق الثروة السيادية: يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى عدة أنواع وفقاً لمعايير مختلفة يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- وفقاً لموارد الصندوق إلى¹:

الصناديق الممولة عن طريق الموارد الأولية: هي صناديق تكونها الدول المصدرة للموارد الأولية و أساساً النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، و ما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكانها كحق للأجيال اللاحقة، و لقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلاً للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية ما فتى في التعاضم بحيث تجاوز 07 تريليون دولار في سنة 2008 ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحيدها ب 01 تريليون دولار وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ و لقد استطاعت الكثير من الدول الغير نفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، و دول شرق و جنوب آسيا، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بها كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخصخصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، و تتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية و في بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد و سداد الديون، و نظراً لضخامة هذه

¹ عبد المجيد قادي، الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولة و اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010، ص 03.

العوائد و تخوفاً من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، و الذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور التحكم فيها و انطلاقاً من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضاً في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة و لتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية، ولما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض و ارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها و تنميتها بشكل أفضل.

ب- وفقاً لوظيفة الصندوق إلى:

صناديق استثمار: تقوم بتوظيف أصولها بطريقة مباشرة في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة أو بطريقة غير مباشرة من خلال شراء عقارات.

صناديق ادخار: تقوم بادخار أصولها لدى البنك المركزي أو في المنظمات و المؤسسات المالية الدولية.

صناديق مختلطة: تقوم بكلى الوظيفتين الاستثمارية و الادخارية.

ج- وفقاً لمجال عمل الصندوق إلى¹:

صناديق سيادية محلية: هي صناديق يتركز نشاطها الاستثماري و الادخاري داخل البلد.

صناديق سيادية دولية: يتركز نشاطها الاستثماري و الادخاري خارج البلد.

صناديق مختلطة: تقوم بأنشطة استثمارية و ادخارية داخل و خارج الوطن في نفس الوقت.

د- وفقاً لدرجة استقلالية الصندوق إلى:

¹ نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 48-49، القاهرة، خريف 2009 - شتاء 2010، ص 99-100.

صناديق سيادية غير مستقلة: هي صناديق مدارة بصفة مباشرة من قبل الحكومة و لا تتمتع باستقلالية القرار، تتميز معظم هذه الصناديق بعدم خضوعها للرقابة المستقلة و المساءلة و الإفصاح.

صناديق سيادية مستقلة نسبيا: هي صناديق مدارة بطريقة غير مباشرة من قبل الحكومة حيث يتم إشراك جهات أخرى على غرار البنك المركزي والهيئات المستقلة في إدارتها، أهم ما يميزها أنها تتمتع بالاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار، كما أنها تخضع للرقابة المستقلة و المساءلة و الإفصاح.

2-1 أهداف و مميزات صناديق الثروة السيادية:

أولا: أهداف صناديق الثروة السيادية: تتباين أهداف الصناديق السيادية باختلاف أنواعها و مبررات إنشائها و رغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي¹:

- حماية الاقتصاد و الموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في مداخيل الصادرات.

- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.

- تنوع مداخيل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع الغير متجددة.

- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.

- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة الغير مرغوبة.

- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

- تحقيق النمو المستدام "طويل الأجل" لرأس المال في البلدان المالكة للصناديق.

- تحقيق أهداف إستراتيجية سياسية و اقتصادية.

ثانيا: مميزات صناديق الثروة السيادية²: تتميز صناديق الثروة السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى بمجموعة من الخصائص التي يمكن ذكرها فيما يلي:

تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الاستثمار و ليس إلى إدارة السياسة النقدية و سياسة الصرف، ويغلب على محفظتها أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية و لكونها ملزمة

¹ Some fund objectives, sovereign wealth fund institute, 'www.swfinstitute.org/research.php'.

² عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مرجع سابق، ص 02.

بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في السندات، و هذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين و النرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.

تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.

تتميز عن المؤسسات، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية و تخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار و وظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع و الخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

وعموما يمكن توضيح الفرق بين صناديق الثروة السيادية وبعض الهيئات الحكومية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: الفرق بين صناديق الثروة السيادية و بعض المؤسسات الحكومية

المؤشرات	صندوق الثروة السيادي	الشركات الاقتصادية العمومية	صناديق التقاعد العمومية
الملكية	للحكومة	مبدئيا للحكومة	للمتقاعدين المشتركين في الصندوق
الهدف الرئيسي	متنوع	متنوع	العمل على تحقيق الأرباح
الموارد	صادرات السلع و المواد الأولية	حكومية/ أرباح الشركات	مساهمات المتقاعدين
الرقابة الحكومية	قوية	مهمة	ضعيفة
درجة الإفصاح	متفاوتة	متفاوتة	مرتفعة " وجود شفافية"
درجة تنوع الاستثمارات	مرتفعة	مستقرة	مستقرة

Source : Sovereign Investment vehicle Characteristics, Sovereign Wealth Fund Institute “www.swfinstitute.org/research.php”.

2- العوائد النفطية و آثارها الإقتصادية:

أدى اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالنفط إلى ظهور علم اقتصادي جديد يسمى باقتصاديات النفط و هو علم يعنى بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية للنفط باعتباره أهم سلعة اقتصادية يتم تداولها في العالم و إبراز تأثيراته المختلفة على اقتصاديات الدول المنتجة و المستهلكة له، و تحديد المتغيرات المتحركة في عملية التبادل الدولي للنفط.

1-2 الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط:

إن الأهمية الاقتصادية للنفط تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي و في هذا الصدد يمكن ذكر آراء بعض الباحثين الاقتصاديين:

يرى الباحث موهين منسف " Mohan Munsinghe " أن الطاقة " وبالتحديد النفط " لها أثر كبير على الاقتصاد القومي لأي دولة حيث أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تقدم أوروبا في القرن التاسع عشر وذلك في اتجاهات تمثلت في¹:

- توفير الإضاءة للمجتمعات خاصة مع التقدم و التحديث في المدن.
- توفير الإضاءة و الطاقة للمصانع مما مكن من العمل لفترات أطول يوميا، كما ساعد توفير الإضاءة على رفع نسب التعلم و هو ما أدى إلى رفع إنتاجية العامل و تطور البحوث و الاستكشافات.
- ظهور المحركات مع اكتشاف البترول و إنتاج " البنزين و السولار و الكيروسين " ساعد على التطور و التقدم الاقتصادي للمجتمعات حيث استعملت المحركات في كافة المجالات " الصناعة، الزراعة و النقل."

كما يرى الباحثان ريتشارد إيدن " Richard Eden " و ميشال بوسنر " Michel Posner " أن التقدم الاقتصادي في الولايات المتحدة أيضا ارتبط بالبترول و التحول من استخدام الفحم لاستخدام البترول بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات، كما أن تطور صناعة السيارات و طرق النقل في الولايات المتحدة ارتبط في الأساس مع تطور صناعة البترول.

¹ أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات و وكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص 11.

كما أن جاكوب "Jakob" يرى أن الطاقة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية ففي الدول النامية ساعد اكتشاف البترول بها وقيام صناعة بترولية على تحسين معدلات التبادل في صالحها بعد أن كانت في صالح الدول المتقدمة حيث فاق الرقم القياسي لصادرات المنتجات البترولية الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في اقتصاديات هذه الدول خلال فترة السبعينات خاصة بعد صدمة الأسعار الأولى في سنة 1974.

يمكن القول أن للنفط أثرا كبيرا على الاقتصاد الوطني لأي دولة و خاصة للدول المنتجة و المصدرة له، إذ أنه يؤثر عليه في عدة اتجاهات يمكن إيجازها فيما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي¹: تؤدي صناعة النفط إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي و يتوقف ذلك على القيمة المضافة للعائد من هذه الصناعة و هذه القيمة تشمل العائد على رأس المال، العمل، الموارد المستخدمة و هي تكون في شكل أجور، مصروفات، أرباح و فوائد . و يظهر أثر ذلك واضحا في الدول المصدرة للنفط فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة الأوبك "OPEC" من 135 مليار دولار أمريكي سنة 1970 إلى 436 مليار دولار سنة 1980 إلى 598 مليار دولار سنة 2006².

إيرادات النقد الأجنبي: إن العائد من تصدير النفط مرتفع و هو بالتالي مصدر هام للنقد الأجنبي خاصة في الدول النامية حيث أن لها أثر مباشر في تمويل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان و يتضح ذلك من خلال إيرادات النفط و منتجاتها في الدول العربية المصدرة للنفط التي قدرت ب 225 مليار دولار في سنة 2000³.

الموازانات الحكومية: تمثل إيرادات النفط بمختلف أنواعه نسبة رئيسية في مصادر تمويل الموازنات الحكومية و هي تمثل في الدول البترولية و دول الشرق الأوسط حوالي 90% من إجمالي إيرادات الموازنات العامة⁴، و في الدول

¹ للإطلاع أكثر إرجع إلى: عمران أحمد حسن الصابري، السياسة النفطية في دولة الكويت بين النظرية و التطبيق، رسالة دكتوراة، معهد الدراسات و البحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 138-154.

* منظمة الدول المصدرة للنفط.

² منظمة الأوبك ، التقدير السنوي الإحصائي، 2001، ص 203.

³ منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "OAPEC"، التقرير السنوي الإحصائي 2001، ص 204.

⁴ يسري محمد أبو العلا، دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981، ص 86.

المتقدمة تمثل الضرائب المفروضة على مشتقات النفط مصدرا هاما من مصادر إيرادات الدولة، فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تفرض ضريبة تصل إلى 30% من السعر على البنزين.

تكوين رأس المال: تتصف صناعة النفط بالضخامة و هي تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة و متقدمة الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة سواء في مراحل البحث أو الاستكشاف أو في مراحل الإنتاج أو النقل لذلك لصناعة النفط دور هام في تكوين معدل رأس المال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

القوى العاملة: تتميز صناعة النفط بأن نسبة رأس المال بها مرتفعة و حجم العمالة منخفض، و ترجع أهمية هذه الصناعة بالنسبة للعمالة إلى حجم الأجور التي يتقاضاها العاملون بهذه الصناعة إذ تميز بالارتفاع كما توفر صناعة النفط مجالا واسعا للتدريب و التخصص في مجالات متعددة تؤدي إلى تزويد القطاعات الأخرى في الدولة بحاجياتها من الأيدي العاملة المدربة.

معدلات التبادل الدولي: تؤدي صناعة النفط إلى زيادة نسبة التبادل التجاري في العالم على أساس رفع نسبة الصادرات بالنسبة للدول المصدرة و رفع نسبة الواردات للدول المستوردة ، و عموما يشكل التبادل الدولي في مجال الطاقة أكبر نسبة للتبادل التجاري في العالم.

استخدام التكنولوجيا و التقدم الفني: صناعة النفط من الصناعات التي ترتبط بالتقدم و التطور الفني فمنذ نشأة هذه الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر تم انتشارها في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية اعتمدت على التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض تكلفة استخدامها و سهولة استكشافها و إنتاجها.

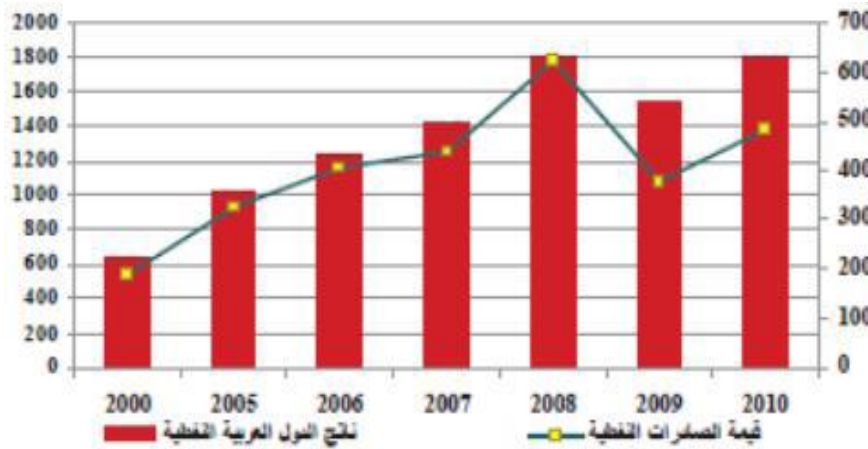
2-2 العوائد النفطية و المؤشرات الاقتصادية:

أ- أثر العائدات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الإنتاج الكمي و تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و في معظم الدول النفطية يساهم

قطاع النفط أو المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي و على هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد و المؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول¹.

الشكل رقم 01: تطور العائدات النفطية و الناتج المحلي الإجمالي 2000-2010



المصدر: تقرير العربي الموحد، فصل المحور: تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على الاقتصادات العربية، 2011، ص 203.

نلاحظ من الشكل رقم (01) تزايد نسبة مساهمة عائدات النفطية بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي، فمن 30% عام 2000 إلى 34,6% عام 2008، غير أنها انخفضت بعد ذلك في عام 2009 لتصل مساهمة العائدات النفطية إلى نحو 24,5%، و سبب ذلك يعود للأزمة المالية العالمية، أين انخفضت أسعار النفط على ما كانت عليه في عام 2008، مما أدى بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1545 مليار دولار بعد قدر بحوالي 1800 مليار دولار عام 2008. و ما يبرز أهمية العائدات النفطية بالنسبة لناتج المحلي للدول العربية النفطية هو التحسن الملحوظ لأسعار النفط و الذي صاحبه ارتفاع العائدات النفطية عام 2010 لتصل إلى 483 مليار دولار، والذي انعكس بدوره بإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي ب 1801 مليار دولار لنفس العام، و هو المبلغ نفسه المحقق في عام 2008.

¹ بولفيج نيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 16.

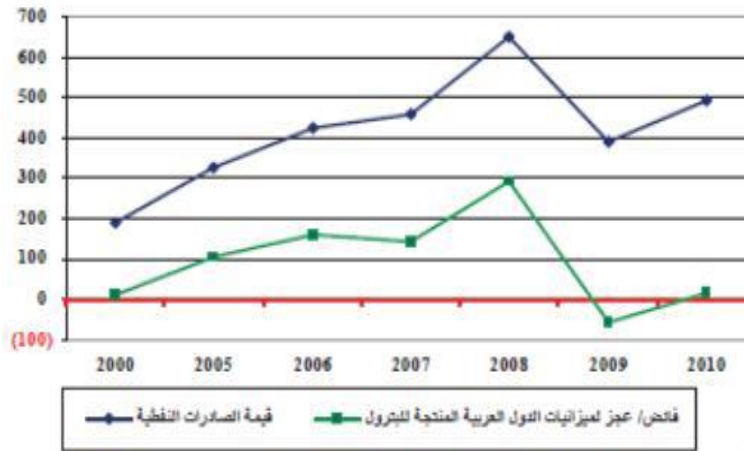
تعتمد الدول الأعضاء اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية التي تراوحت حصتها ما بين خمس و ربع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2004، إلا أن مساهمة العائدات النفطية ما لبثت أن تصاعدت بصورة ملموسة خلال الفترة 2005-2010 حيث قفزت حصتها لتصل إلى أكثر من النصف 53,7% من الناتج المحلي الأجمالي في عام 2008، ثم تراجعت في عام 2009 لتصل إلى 31,6%، وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقلص حجم الطلب العالمي على النفط و من ثم على الطلب على نفط الدول الأعضاء، إلا أن حصة العائدات النفطية عاودت صعودها في عام 2010 لتبلغ 38,3%¹.

ب- أثر العائدات النفطية على الموازنة العامة للدولة:

يؤثر النفط بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول النفطية حيث تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة في معظم الدول النفطية، إن حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية يتحدد أساسا بمستوى مداخليل الصادرات البترولية التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني أن الموازنة العامة في معظم الدول النفطية تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي و باعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات و برامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى استقرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الدول النفطية مما يعني عدم تمتع هذه الدول باستقلالية القرار الاقتصادي وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية 2000-2009

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، تطورات العائدات النفطية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الأعضاء، الكويت، 2011، ص 03.



المصدر: تقرير العربي الموحد، مرجع سابق، ص 204.

يتضح من الشكل رقم (02) أن هناك تأثير مباشر للعائدات النفطية على الموازنة العامة للدول النفطية العربية، سواء كان ذلك بالارتفاع أو الانخفاض، و هو ما يوضحه الشكل أعلاه، ما يدل على شدة تأثير الموازنة العامة و من ثم الخطط التنموية للبلاد، فأى تغير يطرأ على الإيرادات النفطية و/أو أسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز، فخلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2010 فيما عدا عام 2009 حققت الموازنات العامة للدول العربية النفطية فوائض، ففي عام 2000 قدرت العوائد النفطية بـ 185 مليار دولار ما نتج عنها فائض بـ 8.9 مليار دولار، لتواصل العائدات النفطية الارتفاع ومعها فائض الموازنة العامة وتحقيق أقصى فائض في 2008 بحوالي 289 مليار دولار، نتيجة الارتفاعات القياسية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، و كل هذا يحصل في ظل نفقات شبه ثابتة على المدى الطويل.

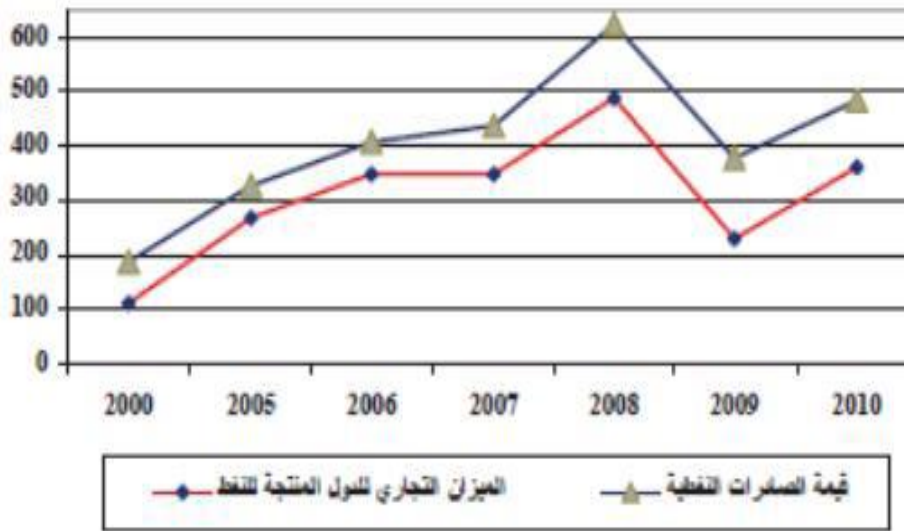
وما يوضح شدة تأثير الموازنة العامة بالإيرادات النفطية هو تحقيقها لعجز عام 2009 بـ 66.4 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط، و عند ارتفاع العوائد النفطية بنسب 27.5% صاحب ذلك تحول العجز إلى فائض بـ 29.3 مليار دولار. وهو ما يستدعى ضرورة إيجاد بديل لحماية الاقتصاديات العربية النفطية من تقلبات الأسواق العالمية.

ج- أثر العائدات النفطية على ميزان المدفوعات:

لعب النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية للدول المنتجة للبترو و في موازينها التجارية. و لقد اتخذ الميزان التجاري في الاقتصاديات البترولية منحى تصاعدياً خلال فترة العقد الماضي، و ارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً

بتطورات أسعار النفط و حجم الإنتاج، و عمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى أعلى مستوى له وهو 488.6 مليار دولار في عام 2008 ثم انخفض بمقدار النصف تقريباً في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ليصل إلى 228 مليار دولار و ليرتفع مرة أخرى في عام 2010 ليلبلغ 362 مليار دولار، و ذلك تماشياً مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية للدول العربية خلال ذات الفترة، يظهر تأثير النفط على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره المباشر على الميزان التجاري حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية¹.

الشكل رقم 03: الميزان التجاري و العائدات النفطية في الدول العربية النفطية للفترة 2000-2010



المصدر: تقرير العربي الموحد، مرجع سابق، ص 205.

الميزان التجاري لدول العربية النفطية يحقق فائضا في معظم سنوات الدراسة المحددة، و ارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار النفط وحجم الانتاج، و عمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى 268 مليار دولار في عام 2005 مقارنة مقداره 110 مليار دولار في

¹ تقرير العربي الموحد، الفصل العاشر، تطور السوق البترولية العالمية و تأثيراتها على الإقتصادات العربية، مرجع سابق، ص 204 .

عام 2000، ليصل إلى أعلى مستوى له و هو 488.6 مليار دولار عام 2008، ثم انخفض بمقدار النصف تقريبا عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليرتفع مرة أخرى في عام 2010 ليلبلغ 362 مليار دولار. كما أن متوسط نسبة هذه الفوائض إلى إجمالي العائدات النفطية تقدر تقريبا ب 70%، و هي نسبة عالية من حيث مساهمة باقي السلع في الميزان التجاري و المتمثلة في 30% الباقية.

3- الإستراتيجية المستقبلية لمواجهة تحديات النفط:

إن التغيرات في المشهد العالمي لأسواق الطاقة عموماً أوجد فرصاً و فرض تحديات على الدول المنتجة والمصدرة لنفط ومنها الدول العربية، لقد أصبح جلياً أن التقلبات في أسواق النفط تؤثر على إنتاج وصادرات واردات النفط وحجم وأنماط الاستثمار في إنتاجه وتكريره، وبالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى استراتيجيات التنوع الاقتصادي وأساليب إدارة الإيرادات النفطية، لقد أصبح مستقبل النفط عالمياً وتوقعات الطلب والعرض منه و تطور الأسواق العالمية محدداً هاماً لاستراتيجيات التنمية في الدول العربية المصدرة للنفط لما لذلك من تأثير على خياراتها بالنسبة للإنتاج والاستثمار والاستهلاك المحلي والصادرات من النفط والغاز وبالتالي استدامة النمو والرفاهية.

3-1 النفط و التنمية في الدول العربية:

العلاقة بين النفط و التنمية العربية تتعلق بالتصنيع، ذلك الموضوع الذي كان، ومازال المؤشر الأول للتقدم الاقتصادي فقد طرح اقتصاديون ومختصون موضوع استخدام النفط والغاز كمادة أولية لصناعات كثيرة جديدة، وذلك بالاستفادة من الظروف المواتية، ألا وهي توفر المادة الأولية ذات الكلفة المنخفضة نسبياً لقيام صناعات جديدة، فالمعروف أن القيمة المضافة المتأتية من تصنيع النفط والغاز تفوق ما يحصل عليه البلد المصدر من تصدير المادة بشكلها الخام. البلدان العربية تتمتع بهذه الميزة وبالتالي من الطبيعي أن تتجه إليها الأنظار كأساس لبداية تصنيعه مهمة. وبعبارة أخرى، أعتبر الاقتصاديون تصنيع النفط والغاز وتصديرهما في شكل منتجات مصنعة فرصة امتيازية يوفرها وجود النفط والغاز بالكميات والكلفة المنخفضة المعروفة¹.

¹ سعدون حمادي، النفط و التنمية في الفكر الاقتصادي العربي: كيف طرحت قضية دور النفط في التنمية في الفكر الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 380، أكتوبر 2010، ص178.

إن ماحققته البلدان العربية المصدرة للنفط في هذا المجال، كان محدوداً فلم تستطع أن تستفيد من ميزة توفر المادة الخام و انخفاض كلفة إنتاجها، و تعزى أسباب القصور في الاستفادة من هذا الجانب إلى عوامل كثيرة، أهمها حاجة مشاريع البتروكيمياويات إلى استثمارات كبيرة، و نقص اليد العاملة الفنية، و التنسيق الواسع على نطاق عربي للاستفادة من ميزات السوق الكبيرة، و الحاجة في النهاية إلى السوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى في هذه الصناعة.

يتعلق الموضوع الآخر، الذي طرح في صدد العلاقة بين النفط و التنمية العربية، بنقل التكنولوجيا، فقد أدت ظروف مواتية محددة إلى ظهوره، وعندما تراجعت تلك الظروف تراجع الحديث عنه، فبارتفاع أسعار النفط ظهور الحاجة الكبيرة عند الدول الصناعية إلى المزيد من الإمدادات النفطية، ازداد نفوذ منظمة الأوبك، وحدثت في اجتماعاتها مناقشات جديدة لم تكن مألوفة من قبل حيث درجت المنظمة تقليدياً على تركيز اهتمامها على الأسعار، و الموضوع الجديد هو العلاقة الشمولية بين الدول المصدرة للنفط و الدول الصناعية المستوردة. و قد تبلور هذا الموضوع في مجال نقل التكنولوجيا لتحديث اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، إن هناك مصلحة مشتركة بين المصدرين والمستوردين، فالدول المصدرة للنفط تحتاج إلى التقنية الحديثة لتطوير صناعاتها ومرافقها العامة، وطالما وجدت في المقابل حاجة عند الدول الصناعية المستوردة للنفط لحصولها على إمدادات نفطية مستقرة على الأمد الطويل، لذلك هناك مصلحة مشتركة لتعاون طويل الأمد، وعلى أساس جماعي وقد اقترحت بعض البلدان العربية بحث الموضوع في إطار الأمم المتحدة وهكذا انتقل الموضوع إلى المستوى الدولي، وتم عقد الدورة الخاصة للأمم المتحدة بدعوة من الجزائر من 9 أبريل إلى 2 ماي 1974 وبالطبع كان النفط في صميم تلك المناقشات التي تمحورت حول شعار إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد.

ويلاحظ أن هذا الموضوع تراجع مع تراجع الأزمة النفطية وازدياد المعروض من النفط في السوق العالمية، وبتأثير الإجراءات التي اتخذتها الدول المستوردة للحد من استهلاك هذه المادة، فلم تتمخض تلك الاجتماعات عن نتائج عملية، و غاب الموضوع تقريباً عن الاهتمام العام.

وفي صدد العلاقة بين النفط و التنمية في البلدان العربية، كان هناك موضوع التعاون العربي في مجال تنمية الأقطار العربية المحتاجة، فظهر الحديث عن الواجب القومي والأخلاقي على البلدان المنتجة الكبيرة لمساعدة الأقطار العربية المحتاجة، و بغض النظر عن النتائج العملية المتواضعة التي نتجت من الجهود مساهمة الدول المنتجة

الكبيرة في تنمية الدول المحتاجة، فإن تلك التطورات عكست التفاعل في التفكير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين العرب في ضرورة ما يجب أن تؤديه موارد النفط من دور إيجابي في قضية التنمية.

صحيح أن المورد المالي من تصدير النفط كان مهماً للتنمية، إلا أنه كان دوماً أقل من الحاجة الحقيقية إلا في بعض الحالات، و في هذا الصدد يمكن إيراد عدد من الملاحظات، فإلى جانب الفجوة بين المتطلبات المالية للتنمية و الموارد المالية من تصدير النفط، كان هناك محددات على زيادة تصدير هذه المادة كما أن زيادة الصادرات تحتاج إلى استثمارات جديدة، يضاف إلى ذلك كله انخفاض القيمة الحقيقية للموارد المتأتية من تصدير النفط بسبب تراجع قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسية للبلدان التي تستورد منها البلدان العربية، ثم هناك عامل التضخم في الأقطار المصدرة للسلع الصناعية.

2-3 الوضع المستقبلي للدول العربية في ظل نزوب النفط:

يبدو أن عصر النفط الذي يشكل أكثر من ثلث الطاقة المستخدمة في العالم قد أوشك على الأفول وسط توقعات بنضوبه خلال أقل من نصف قرن، و بعد عجز الشركات العالمية عن اكتشاف مزيد من الحقول الجديدة، و عدم قدرة الحقول الحالية على تلبية حاجة الاستهلاك العالمي الذي بلغ 87.5 مليون برميل يومياً سنة 2011 والمتوقع له بارتفاع يصل إلى 105.2 مليون برميل يومياً بحلول سنة 2030، مع معدلات النمو المتزايدة في الصين والهند و بعض الاقتصاديات الناشئة الأخرى و في ظل هذه الأوضاع وجب على الدول العربية المنتجة للنفط تنويع اقتصاديتها لتقليل الاعتماد على الإيراد النفطي و تصحيح الاختلالات الهيكلية لزيادة النمو و تحقيق الرفاه الاقتصادي للأجيال القادمة¹.

وبدورها يتعين على دول العربية أن تستعد للبحث عن برامج تطوير تستهدف تنويع اقتصادياتها، وبالتالي مصادر دخلها وعدم الانتظار حتى نفاذ النفط، وذلك من خلال التركيز على ثلاث محاور:

المحور الأول: انطلاقاً من أن قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدرية وقادرة على التكيف و التعامل مع التطورات المحيطة بفاعلية و كفاءة، بعدما اتضح أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تحقيق التنمية

¹ وحدة الدراسات الاقتصادية، ماذا بعد نفاذ النفط في دول الخليج؟ استراتيجية مقترحة، مجلة شأن الخليج، مركز الخليج للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الإمارات، العدد 48، 2008، ص 146.

الاقتصادية المستدامة و الانجاز المحقق في مجال التنمية البشرية بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتنمية "الثروة البشرية")، والتي هي الأساس في مواجهة فترة ما بعد النفط، فإنه لا بد من امتلاك إستراتيجية واضحة المعالم في هذا الشأن تكون عناصرها:

1- تبني الحكومات العربية سياسة للنهوض بالبنية الأساسية التي تمثل ضرورة ملحة لعملية التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات التي توفر سبل الراحة والعيش الكريم للمواطن كقطاع المياه و الكهرباء وقطاع الإسكان والمواصلات والاتصالات.

2- الاهتمام بالخدمات الاجتماعية، كتوفير الرعاية الصحية المتميزة والشاملة لكافة المواطنين من خلال إنشاء المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية، والاهتمام بالخدمات التعليمية وتطوير المناهج الدراسية وربطها بالتغيرات والتطورات الحديثة، والتوسع في التعليم الفني والتجاري والصناعي بهدف تلبية احتياجات التنمية من خلال الربط بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وتطوير الأبنية التعليمية وتجهيزها بكل الوسائل التكنولوجية العصرية، وإعداد وتدريب المعلمين ورفع كفاءتهم حتى يكونوا أكثر قدرة على استيعاب التطورات العلمية الحديثة في مجال التربية والتعليم.

3- النهوض بقطاع العمل والتدريب، والذي لا يزال تقف أمامه عدة تحديات كارتفاع معدلات البطالة، لذلك لا بد من الاهتمام بإصلاح سوق العمل العربي من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل ورفع المهارات البشرية، وذلك عبر تطوير معاهد التدريب الموجودة وإنشاء المزيد كي تتلائم مع متطلبات سوق العمل، كما ينبغي تبني سياسات إعلامية وتعليمية وثقافية أكثر تركيزاً على تطوير الثروة البشرية بمعنى أن يتواءم التعليم مع متطلبات سوق العمل عن طريق الاهتمام بالدورات التدريبية المهنية بالإضافة إلى العودة للثقافة والقيم العربية التي تزيد من صلابة الإنسان وتذكيره بتاريخه في التغلب على المصاعب.

المحور الثاني: تقديم إصلاحات سياسية واقتصادية تعمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الحاذية للاستثمار الأجنبي، ما يمكن من خلق شركات في القطاعات الحيوية ويسمح بنقل وتوطين التقنية التي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي، و يمكن أن يتم ذلك عن طريق العمل في إطار القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع متعددة تحفز النمو و التنوع الاقتصادي وتعزيز الشفافية و الإصلاح في الاقتصاد العربي، لذلك لا بد أن تعمل الدول العربية على تحديث القوانين والتشريعات

وتدشين الإجراءات للحد من البيروقراطية، والدخول في اتفاقيات خاصة بتحرير الاقتصاد وزيادة معدلات التجارة البينية على المستوى العربي. وتعزيز دور القطاع الخاص بتوفير التجهيزات والخدمات العامة ومن خلال خصخصة المرافق الإنتاجية والخدمية التي تديرها الدولة، والعمل على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل وفقا لآليات السوق في مختلف القطاعات، لذلك لابد من التعاون مع البلدان العربية لتهدئة الأوضاع الأمنية التي تعرقل خطوات الازدهار الاقتصادي في المنطقة¹.

المحور الثالث: الاستفادة من الوفرة النقدية المتحققة من ارتفاع اسعار النفط لخلق قاعدة إنتاجية متنوعة و متطورة لتنوع المحفظة الاستثمارية، بحيث لا تعتمد على النفط فقط و تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة و الحالية معا، وتدعيم الاحتياطات المالية والتركيز بصفة خاصة على الصناعات البتروكيمياوية، بدلاً من إنفاقها في زيادة الأجور وإعطاء المنح، فضلاً عن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية المعطلة منذ زمن في قطاعات الخدمات العامة كالصحة و التعليم و الكهرباء والدفاع والأمن لجذب مزيد من الاستثمارات، الأمر الذي من شأنه أن ينتج عنه انسياب في السيولة ووجود موجات تضخمية كبيرة قد تهدد الإنجازات الاقتصادية المتحققة.

الخاتمة:

صناديق الثروة السيادية عبارة عن أدوات مالية مستحدثة ومدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ويتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة، كما أن مجال نشاطها قد يكون داخلي أو خارجي.

تختلف مبررات و دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر إلا أن أبرزها يتمثل في الاستعداد للنضوب الطبيعي للموارد الطبيعية، والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل القومي، كما أن عدم قدرة اقتصاديات بعض الدول على امتصاص واستيعاب الفوائض المالية المحققة يعد سببا مهما في لجوء هذه الدول إلى إنشاء صناديق ثروة سيادية من أجل استثمار هذه الفوائض خارج الوطن والتخفيف من الانعكاسات السلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي.

¹ وحدة الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 148.

قائمة المراجع:**باللغة العربية:****رسائل الجامعية:**

1. أشرف حمدان يوسف، أثر منظمات و وكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص 11.
2. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة لسيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع و الأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 16.
3. عمران أحمد حسن الصابري، السياسة النفطية في دولة الكويت بين النظرية و التطبيق، رسالة دكتوراة، معهد الدراسات و البحوث العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 138-154.
4. يسري محمد أبو العلا، دور البترول في تمويل التنمية الإقتصادية في بلدان الشرق الأوسط، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1981، ص 86.

بحوث و مقالات و مجلات:

1. سعدون حمادي، النفط و التنمية في الفكر الاقتصادي العربي: كيف طرحت قضية دور النفط في التنمية في الفكر الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 380، أكتوبر 2010، ص 178.
2. صناديق الثروة السيادية، المبادئ و الممارسات المتعارف عليها، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008، ص 03.
3. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية و الأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010، ص 03.
4. ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط و التعاون الدولي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس و الثلاثون، العدد 129، ربيع 2009، الكويت، ص 214.
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، تطورات العائدات النفطية و تأثيرها على اقتصادات الدول الأعضاء، الكويت، 2011، ص 03.
6. نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية و الاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العددان 48-49، القاهرة، خريف 2009 - شتاء 2010، ص 99-100.
7. وحدة الدراسات الاقتصادية، ماذا بعد نفاذ النفط في دول الخليج؟ استراتيجية مقترحة، مجلة شأن الخليج، مركز الخليج للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الإمارات، العدد 48، 2008، ص 146.

تشريعات، تقارير، اتفاقيات، مؤتمرات:

1. منظمة الأوبك، التقدير السنوي الإحصائي، 2001، ص 203.

2. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "OAPEC"، التقرير السنوي الإحصائي 2001، ص 204.

باللغة الفرنسية:

- 1- A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France,P:04.
- 3- Riadh EL Hafdhi, A l'origine des fonds Souverains, Revue Problème Economiques, la Documentation Française, N : 2951, juillet 2008, France, p : 03.
- 2- Some Fund objectives, sovereign wealth fund institute, 'www.swfinstitutue.org/research.php'.